برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 13 - 2001/2/16

تقارير التقييم

البند 6 من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

التقييم المرحلي للبرنامج القطري للسنغال (2001-1999)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2001/6/1
18 December 2000
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم (OEDE): Mr A. Wilkinson رقم الهاتف: 066513-2029

موظف التقييم (OEDE): Ms D. Tymo رقم الهاتف: 066513-2566

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

يركز هذا التقييم على أداء البرنامج القطري في السنغال بوصفه آلية لتخطيط وتنفيذ أنشطة العناصر بفعالية.

إن البرنامج القطري للسنغال، الذي يتفق توجهه الاستراتيجي مع أهداف الخطة الحكومية التاسعة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، يسهم في السعي إلى تحقيق أهداف برنامج الأغذية العالمي الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر. ويجري تنفيذ الأنشطة في المناطق التي تؤثر فيها المساعدة الغذائية تأثيرا مباشرا على حياة السكان الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

وتؤكد هذه التجربة الأولى لنهج البرنامج القطري في السنغال الحاجة إلى أساس منطقي، ومخطط استراتيجية قطرية معد بإحكام، كما تؤكد أهمية الدراسات المطلوبة بشأن هشاشة الأوضاع، من أجل إجراء الاختيارات الملائمة للبرنامج القطري. وينبغي التشجيع على إنشاء نظم ملائمة للرصد والتقييم نظرا للصعوبات التي تكتنف عملية الحصول على معلومات يمكن استخدامها لتقييم المدى الفعلي لتحقيق الأهداف.

إن التقييم لا يشكك في عناصر الخدمة الاجتماعية (التغذية في المجتمعات المحلية والمقاصف المدرسية)، بينما ينبغي إعادة بحث عنصر الإصحاح الحضري لجعله يتمشى مع أولويات سياسة تحفيز التنمية. ومن المستصوب تجميع الأنشطة ذات الطابع الإنتاجي (الغابات في المجتمعات المحلية، والأمن الغذائي) في عنصر واحد. ويوصى بتبني نهج تشاركي لتحسين تحديد الأنشطة حسب السكان المستفيدين، ولممارسة مزيد من الرقابة في تنفيذ أنشطة البرنامج. ويحسن أن تعمل منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية معا لإقامة شراكة أكثر فعالية.

مشروع القرار

يأخذ **المجلس** علما بالتوصيات الواردة في تقرير التقييم هذا (WFP/EB.1/2001/6/1)، ويأخذ علما أيضا بالإجراءات الإدارية المتخذة حتى الآن، حسبما يرد في مذكرة المعلومات المرفقة (WFP/EB.1/2001/INF/10). ويحث **المجلس** على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن هذه التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات المثارة خلال المناقشة.

الخلفية والأساس المنطقي لتقديم المساعدة

1- تمتد السنغال على مساحة 722 196 كم^2 في غربي أفريقيا. ويبلغ تعداد سكانها 9 ملايين نسمة، وتسجل معدل نمو مرتفعا (2.9 في المائة). ويقدر أن 60 في المائة من السكان يعيشون في مناطق ريفية. ويسود السنغال مناخ من النوع السوداني الساحلي، ويشتمل على فصل مطر واحد. ويعمل أكثر من ثلثي السكان النشطين في الأنشطة الزراعية التقليدية (الزراعة بمياه الأمطار، وتربية المواشي، والحراجة).

2- وعلى الرغم من القدرة التنافسية المتنامية للاقتصاد السنغالي عقب تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في عام 1994، لم يتسن استعادة النمو الاقتصادي المستدام نتيجة للضعف الهيكلي للاقتصاد، إلى جانب، وبشكل خاص، عدم تنوع الإنتاج الزراعي وتعرض البلد للتقلبات الجوية. ويعيش ما يقرب من ثلث الشعب السنغالي دون حد الفقر (العجز عن الحصول باستمرار على حصة يومية من الطاقة قدرها 400 2 سعر حراري). والفقر أكثر انتشارا في المناطق الجنوبية والوسطى الشمالية.

3- وتواجه مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي صعوبات تفرضها قيود ذات طابع بيئي (تباين ملحوظ في الإنتاج الزراعي من عام لآخر بسبب التقلبات المناخية؛ وتملح التربة واستنزافها؛ وتحات الرياح)، وذات طابع بشري (ضغط سكاني كثيف فيما يتعلق بالقدرة البيئية؛ والهجرة من الريف إلى الحضر؛ والمشاركة المحدودة للمرأة في العملية الإنمائية).

4- وتستهدف سياسة الحكومة تلبية الاحتياجات الغذائية لأشد المجموعات ضعفا في سياق التحرير الاقتصادي. وتلبية احتياجات المعونة الغذائية هذه يتضمن الحاجة إلى نمو الإنتاج الداخلي وإدارة الواردات بمزيد من الكفاءة. وقد التزمت الحكومة بتنفيذ أنشطة لتخفيف وطأة الفقر، مما يعني تنويع الدخل وتحسين انتفاع السكان الفقراء بالخدمات الأساسية. وعلى المدى الطويل، تندرج هذه التدابير الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر في إطار استراتيجية شاملة لتعجيل النمو الاقتصادي، مما يتيح تحقيق نمو في الإنتاج الداخلي وانتعاش القوة الشرائية للشعب. وعلى المدى القصير، تستهدف التدابير الحكومية تعزيز الأمن الغذائي للمجموعات المعرضة للخطر بأكبر درجة، بمن فيها النساء والأطفال.

نطاق التقييم

5- يستند نهج البرنامج القطري **للبرنامج**، الذي بدأ العمل به في عام 1994، إلى الالتزام بتركيز الأنشطة على السكان الأكثر تعرضا لانعدام الأمن الغذائي، وعلى عدد محدود من الأنشطة ذات الأولوية، بتطبيق سلسة من المبادئ التنفيذية.

6- ويستند هذا التقرير إلى أعمال بعثة تقييم زارت السنغال في الفترة بين 6 و2000/3/22[1]. وركزت عملية التقييم بشكل أساسي على أداء البرنامج القطري، بوصفه آلية لتخطيط وتنفيذ أنشطة في السنغال. واستهدفت عملية التقييم بذلك تقييم ما إذا كان يمكن للنهج البرنامجي أن يكون أكثر فعالية من المشاريع المنعزلة، وتوفير تجارب يستفاد منها، ويمكن تطبيقها في إعداد برنامج قطري في المستقبل.

7- وقد حاولت عملية التقييم بشكل خاص تحديد إلى أي مدى نجح البرنامج القطري في:

(1) تشكلت البعثة من خبيرين استشاريين دوليين (كان أحدهما رئيسا للفريق)، وخبير استشاري وطني.

- التمكين من تعديل الأنشطة الإنمائية الجارية لتجميعها في إطار برنامج قطري فعال؛
- إحداث أثر في تحديد وصياغة وميزنة وحشد الموارد وتنفيذ الأنشطة؛
- تعزيز فعالية **البرنامج** في تعزيز التنمية (اتساق الأهداف، والتغطية الجغرافية للأنشطة، والتكامل مع برامج الوكالات الأخرى، والمرونة في تخصيص الموارد)؛
- تيسير اختيار "ممارسات أفضل" تتمشى مهام المعونة الغذائية التي تقدمها مع مبادئ سياسة تحفيز التنمية.

عرض عام للبرنامج القطري

8- وافق المجلس التنفيذي **للبرنامج** في عام 1998 على أول برنامج قطري للسنغال (2001-1999) بميزانية قدرها 11.7 مليون دولار. ويرمي البرنامج القطري إلى تحقيق الأهداف العامة التالية: (أ) تقديم حوافز للآباء لإرسال أطفالهم – لا سيما البنات – إلى المدرسة؛ (ب) تشجيع الأمهات على المشاركة في البرنامج الصحي والتغذوي؛ (ج) تشجيع العاطلين في المدن على بذل الجهود لتحسين أوضاعهم المعيشية؛ (د) تشجيع المجموعات القروية على المحافظة على بيئتهم، وإنشاء بنية أساسية محدودة للإنتاج الزراعي.

9- وقد ضم البرنامج القطري معظم مشاريع **البرنامج** السابقة الجاري تنفيذها في البلد قبل 1999/1/1، فيما عدا ما يتصل منها بنشاط "الأمن الغذائي". وأعيد توجيه مختلف عناصر البرنامج، بمساعدة تحليل لهشاشة الأوضاع أجري في عام 1997. وهذه العناصر هي:

- **المقاصف المدرسية:** بدأ تقديم المساعدة للمقاصف المدرسية في عام 1970. والنشاط الراهن هو امتداد للمشروع المنفذ في الفترة من عام 1992 إلى عام 1998. والهدف من هذا العنصر هو الإسهام في استراتيجية للتعليم الوطني بزيادة المواظبة المدرسية والقدرات التعليمية – مع إيلاء اهتمام خاص للبنات الصغيرات والأطفال من المناطق الريفية المحرومة – عن طريق توفير الحصة الغذائية الكافية أثناء اليوم. وعدد المنتفعين سنويا محدد بـ 56 000 تلميذ. ويشمل النشاط 12 مقاطعة (من إجمالي 30)، وتبلغ ميزانيته 5,5 مليون دولار.
- **التغذية في المجتمعات المحلية:** يجري تنفيذ نشاط **البرنامج** في إطار المشروع الحكومي للتغذية في المجتمعات المحلية، ويستهدف تخفيف حدة سوء التغذية. وتركز أنشطة المشروع الحكومي للتغذية في المجتمعات المحلية على المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية حيث يسود سوء التغذية. والمستفيدون هم الحوامل والمرضعات والأطفال البالغ أعمارهم بين 6 شهور و36 شهرا، الذين يعانون من سوء التغذية. ومنذ بدء المشروع في عام 1997، وصل عدد المستفيدين إلى 445 000 فرد، بتكلفة قدرها 4.2 مليون دولار.
- **الإصحاح الحضري:** إن هدف هذا المشروع على المدى الطويل هو تحسين الأوضاع المعيشية للسكان في عشر مدن. والأهداف المباشرة للمشروع هي تنظيم شبكة فعالة لجمع النفايات في الحضر، وإزالتها والتخلص منها، واستغلال اليد العاملة بأقصى درجة ممكنة لترميم نظم صرف مياه الأمطار، وخلق وظائف مؤقتة، خاصة للعمال العاطلين المنتمين لجماعات المصالح الاقتصادية. ومنذ بدء المشروع في يناير/كانون الثاني 1995، قدم **البرنامج** معونة تبلغ 3.9 مليون دولار.
- **الغابات في المجتمعات المحلية:** يرمي هذا العنصر إلى تمكين السكان من تولي المسؤولية عن إدارة الموارد الطبيعية من أجل تحسين الأمن الغذائي. وأهدافه هي: تخفيف وطأة الفقر (بيع منتجات الغابات ومنتجاتها الثانوية، وتطوير

الزراعة التسويقية)، وتحسين الأمن الغذائي (المحافظة على المياه والتربة)، ونشر تقنيات زراعة الغابات، وتعزيز مشاركة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية. وتقتصر التغطية الجغرافية على 11 مقاطعة اختيرت على أساس هشاشة أوضاعها ومعوقاتها البيئية. ويبلغ إجمالي تكلفة هذا النشاط، الذي بدأ في عام 1992، 1.3 مليون دولار.

- **الأمن الغذائي:** يقدم هذا العنصر الدعم لرابطات الفلاحين من أجل بدء الإنتاج الغذائي من جديد في إطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي، في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلد، وبرنامج منظمة كاريتاس الخيرية في منطقة تييس. وقد تمت الموافقة على هذا النشاط، الذي يتمثل أساسا في بناء البنيات الأساسية الزراعية المائية، في عام 1999 بتكلفة إجمالية 000 736 دولار.

إنجازات البرنامج القطري

تقييم عام لأداء البرنامج القطري

10- لقد أنشئ البرنامج على أساس المعلومات الواردة في دراسة هشاشة الأوضاع التي أجريت في عام 1997، والتي يسرت بشكل كبير التحديد الجغرافي لأنشطة البرنامج القطري. وتقدم هذه الدراسة نظرة عامة على جوانب الفقر وانعدام الأمن الغذائي؛ وتمثل خطوة أولى ضرورية، ولكن غير كافية، في طريق اكتساب المعرفة عن الحالة. ولعله من المستصوب استكمال الصورة العامة لهشاشة الأوضاع بإجراء دراسات محددة إضافية (في القطاع الحضري مثلا) من شأنها أن تفضي إلى تحسين فهم أسباب هشاشة الأوضاع، وسلوك السكان، والمشاركة في أنشطة البرنامج. وهذه المعلومات ضرورية، فيما يبدو، من أجل تنقيح معايير الاختيار والتوصل إلى توافق آراء الشركاء المنفذين.

11- إن عنصري المقاصف المدرسية والغابات في المجتمعات المحلية يتمشيان مع الأهداف الواردة في مشروع خطة العمليات، ولكن الشركاء المنفذين المختلفين قد واجهوا صعوبات في إنشاء نظم ملائمة للرصد والتقييم. ولذلك، فإن معظم البيانات المتوفرة تتعلق أساسا بعدد المستفيدين والمستوى العام للأداء. وتتوفر معلومات محدودة، أو لا تتوفر على الإطلاق، لتقييم مدى تحقيق الأهداف. وفيما يتعلق بالإصحاح الحضري والتغذية في المجتمعات المحلية، أعدت وكالة تنفيذ الأعمال العامة نظاما للرصد والتقييم يفي بالغرض، مما يمكّن من تحديد مقدار التقدم الذي تحرزه الأنشطة لتحقيق الأهداف المحددة. أما عنصر الأمن الغذائي فهو أحدث من أن يقيّم.

التنسيق والشراكات

12- أنشئت لجنة لتنسيق البرنامج القطري عند بدء البرنامج القطري. وتتألف اللجنة من ستة ممثلين وكالة تنفيذ الأعمال العامة، واللجنة الوطنية للأمن الغذائي، و**البرنامج**، وقد واجه الممثلون صعوبات للاجتماع. أما فيما يتعلق بلجنة التنسيق التقنية المنشأة لكل عنصر، فإن تشغيلها منصوص عليه بوضوح في كل خطة عمليات. وتم التوقيع على خطة عمليات واحدة (المقاصف المدرسية) من بين الأنشطة الثلاثة الموافق عليها. ويجري حاليا وضع الخطتين المتبقيتين (الغابات في المجتمعات المحلية والأمن الغذائي) في صيغتهما النهائية.

13- يدير **البرنامج** نشاط المقاصف المدرسية بالاشتراك مع إدارة المنح والأشغال المدرسية (وزارة التربية والتعليم). وعلى المستوى المتوسط، تقتصر الشراكة بشكل شبه حصري على إدارة نقل الإمدادات الغذائية. ويتولى المسؤولون عن المقاصف المدرسية التبليغ من الميدان خلال كل عملية تفتيش على مستوى المقاطعة الأشخاص. وينبغي توضيح

ومواصلة عملية تبادل المعلومات والاتصال بين **البرنامج**، وإدارة المنح الدراسية، والشركاء الإقليميين والشركاء على مستوى المقاطعة.

14- ويعمل **البرنامج** في شراكة مع وكالة تنفيذ الأعمال العامة في نشاط الإصحاح الحضري. ولم يتسن إقامة شراكة تقنية عن طريق منظمة الأغذية والزراعة لدمج العمليات، على الرغم من التجارب المشجعة في مدينتي روفيسك وبامبي. ويجري أيضا تنفيذ نشاط التغذية في المجتمعات المحلية بشراكة مع وكالة تنفيذ الأعمال العامة. وتنتج الأغذية التكميلية مؤسسات محلية خاصة. ومنظمة كاريتاس الخيرية هي الشريك التقني الأساسي المسؤول عن الإشراف على العمليات في إطار نشاط الأمن الغذائي.

15- وفي إطار مخطط الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، كُرست الشراكة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، للتنسيق بين دورات برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذلك مع الخطة الإنمائية الخمسية التاسعة في السنغال. وكثيرا ما تكون العلاقات على مستوى غير رسمي، ولا يتضح بالقدر الكافي وجود شراكة نشطة، وأن تكون قبل كل شيء تقنية. بيد أنه عقب التزام منظمة اليونيسيف ببرنامج لدعم المقاصف المدرسية في منطقة كازامنس، وفي إطار تطبيق المبادئ التوجيهية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، تم الانتهاء من مذكرة تفاهم بين **البرنامج** ومنظمة اليونيسيف من أجل إضفاء الطابع الرسمي على نهُج الشراكة هذه.

16- وقد حدد إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، المنشأ في عام 1998، خمسة عناصر فيما يتعلق بتخفيف وطأة الفقر: زيادة الدخل وتنويعه، وخلق العمالة؛ تحسين الحصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية من خلال إنشاء البنيات الأساسية المجتمعية؛ دعم القدرات الإنتاجية للمستفيدين وتحسين نظام رصد الأوضاع المعيشية الأسرية؛ شبكات الأمن؛ النهوض الاقتصادي بالمرأة. وتؤثر أنشطة البرنامج القطري في كل عنصر من هذه العناصر الخمسة، ويشارك **البرنامج** في كل منها مع وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. بيد أن التجارب العملية تشير إلى أنه لا يزال يتعين عمل الكثير لتعزيز التكامل في تنفيذ العناصر.

التكامل والترابط والتركيز

17- إن الترابط والتكامل محدودان أو منعدمان في الشكل الذي تصمم به الأنشطة وتدار حاليا، وذلك بين مختلف الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي (المشروع الحكومي للتغذية في المجتمعات المحلية، والمقاصف المدرسية، والإصحاح). ومن ناحية أخرى، فإن الأنشطة ذات الطابع الإنتاجي (الغابات في المجتمعات المحلية، والأمن الغذائي) تبدي تكاملا حقيقيا حيث إن أهدافهما متشابهة جدا. بيد أن تنفيذ هذين العنصرين كل على حدة ليس إجراء مستصوبا أو متسقا.

18- والأدوات المعدة لتحديد المستفيدين بمزيد من الكفاءة لم تحدث بشكل كامل الأثر المنشود من حيث التركيز الجغرافي. وليست ثمة نية صريحة لتنفيذ عدة عمليات في منطقة واحدة، باستثناء الحالة المعروفة جيدا لأنشطة المقاصف المدرسية والغابات في المجتمعات المحلية. فأنشطة هذين العنصرين تجري في مقاطعة واحدة نتيجة لدراسة هشاشة الأوضاع.

دعم البرنامج القطري

19- نتيجة لعملية تحقيق اللامركزية في **البرنامج**، مكّن تخويل السلطة المدير القطري من إجراء مناقلات بين أبواب الميزانية أدت إلى تبسيط تنفيذ البرنامج. وقد تسنى ذلك بوجه خاص من خلال إعادة تخصيص الاعتمادات المتبقية من

الأنشطة المستكملة (بعض المقاصف المدرسية) لأنشطة جديدة (الغابات في المجتمعات المحلية)، أو بتوزيع مخصصات مالية مبكرا لبدء أنشطة جديدة لا توجد لها موارد.

20- وكان الموظفون الميدانيون ينتظرون صدور دليل يحدد المسؤوليات المختلفة التي ينطوي عليها تنفيذ البرنامج القطري، وتم سد هذا الفراغ مؤخرا بالانتهاء من إعداد دليل تصميم البرنامج.

21- وتمكن المكتب الإقليمي لمنطقة الساحل في واجادوجو من تقديم مساعدة كبيرة في مجالات مختلفة، ولكن مكتب السنغال كان يود تلقي مزيد من الدعم من الوحدة الإقليمية للبرنامج. وذلك لأنه بينما كُلف المكتب القطري بمزيد من المسؤوليات، فإن عدد الموظفين ظل على ما هو عليه. وسيلزم تنظيم دورات تدريبية محددة خاصة بنهج البرنامج، وإعداد الوثائق المختلفة (مخطط الاستراتيجية القطرية، والبرنامج القطري)، والرصد والتقييم.

22- وطلبت الحكومة إلى إدارة الأمن الغذائي أن تقدم الدعم فيما يتعلق بجميع الجوانب الخاصة بالإمدادات، بالإضافة إلى مهامها المتمثلة في توفير المعلومات بشأن الأسواق والمناطق والمجموعات المعرضة للخطر. وتقدم الحكومة الدعم لمختلف الأنشطة بنفس القدر الذي دأبت عليه قبل تنفيذ نهج البرنامج القطري.

أنشطة البرنامج القطري

دور المعونة الغذائية ووسائل تقديمها

23- **نشاط المقاصف المدرسية:** إن أثر المعونة الغذائية في زيادة المواظبة المدرسية بشكل عام، ومواظبة البنات بشكل خاص، معروف جيدا. بيد أنه من الصعب تقييم مدى الاستفادة الفعلية لتعليم البنات من هذا النشاط، وذلك بسبب عدم توافر معلومات كافية عن الأرقام البدئية، وعدم التمييز بين البنين والبنات. كما أنه من الصعب تقدير الزيادة في الالتحاق بالمدرسة بين الأطفال من المناطق الريفية المحرومة نظرا لأن البيانات الوحيدة المتوفرة تتعلق بالأطفال المواظبين على المدرسة، ولا تشتمل البيانات على مقارنة لعددهم بإجمالي عدد الأطفال في سن المدرسة. بيد أن التقييم النوعي المستمد من هيئة التدريس يفيد بأن الحصة الغذائية لها أثر إيجابي جدا على القدرات التعليمية للتلاميذ.

24- **نشاط التغذية في المجتمعات المحلية:** تسهم المعونة الغذائية في تلبية الاحتياجات التغذوية لأشد الفئات ضعفا (الحوامل، والمرضعات، والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية)، وتشجع النساء على الذهاب بانتظام إلى مراكز التغذية المجتمعية حتى يمكنهن الاستفادة من هذه الخدمات المنظمة، وتحسين معرفتهن بالتغذية والرعاية الصحية. والأغذية الموزعة تصنّع محليا.

25- **نشاط الإصحاح الحضري:** للمعونة الغذائية أثر إيجابي في حشد العمال العاطلين. وقد حدث أن توقف هذا النشاط لفترات طويلة خلال تنفيذه نتيجة لعدم وفاء السلطات الإدارية المحلية بالتزاماتها المالية. وتشكل المعونة الغذائية تحويلا هاما للدخل بالنسبة للشباب العاطلين، لا سيما الشابات اللائي يشكلن نحو 50 في المائة من المشاركين في أنشطة جماعات المصالح الاقتصادية في المناطق الحضرية. ولما كان هذا النشاط يمثل دعما ماليا للحكومة والسلطات الإدارية المحلية، فينبغي إعادة دراسته نظرا لمبادئ سياسة تحفيز التنمية.

26- **نشاط الغابات في المجتمعات المحلية:** تستخدم المعونة الغذائية كحافز لحماية البيئة. وتتمتع جماعات المصالح الاقتصادية بالأولوية في تلقي الإمدادات بالأغذية. ولا تتضمن العقود المبرمة بين خدمة المياه والغابات وهذه الجماعات

أي إشارة إلى مبالغ المساعدة المتوقعة لتلافي ربط مستوى الإنجاز بتقديم المعونة على وجه الحصر. وكثيرا ما تستخدم الأغذية التي يقدمها **البرنامج** في إعداد وجبات جماعية لدى تنفيذ الأشغال المجتمعية.

27- **نشاط الأمن الغذائي:** تستخدم المعونة الغذائية لبناء أصول لاستخدام المجتمع المحلي وللإنتاج. بيد أنه لا توزع سوى كميات محدودة من الأغذية خلال الفترة الحرجة جدا (أي موسم القحط).

تحديد المستفيدين

28- يظل تحديد المستفيدين يمثل مسألة حساسة في إطار نشاط المقاصف المدرسية. ولا تزال المعايير والوسائل التي تؤدي إلى التحديد الجغرافي للمستفيدين غير واضحة للعديد من الشركاء. وتمثل المدارس المستفيدة من أغذية **البرنامج** ما بين 10 و20 في المائة من المدارس التي تعمل في المناطق المحددة جغرافيا. وكثيرا ما تُحدد معايير الاختيار في المقاعات بواسطة اللجان الإدارية، أو بناء على مبادرة ناظر المدرسة. وظل عدد المستفيدين على نفس المستوى الذي كان عليه خلال المرحلة السابقة تقريبا (56 000 مستفيد)، ولا تقدم الإمدادات الغذائية إلا إلى نحو 5 في المائة من الأطفال السنغاليين المواظبين على المدرسة.

29- وأجري نشاط الإصحاح الحضري في عشر مدن منذ عام 1995، عقب تنفيذ مشروع نموذجي بدأ في عام 1990. وتضمن المشروع أعمال الإصحاح وبناء البنية الأساسية وترميمها. وفي عام 1999، قررت الحكومة توسيع نطاق هذا النشاط ليشمل جميع القرى البلدية والمدن في السنغال من أجل تخفيف وطأة الفقر والأوضاع غير الصحية في المناطق الحضرية الرئيسية، التي تتطلب قدرا كبيرا من موارد **البرنامج**.

30- وتوجد مراكز التغذية في المجتمعات المحلية في المناطق المعتبرة فقيرة، ولكن لم تجر بعد دراسات دقيقة لتوفير معلومات معمقة بشأن الفقر الحضري. وتولى الأولوية في الوقت الراهن للمناطق الكثيفة السكان التي يستشري فيها سوء التغذية. وحجم السكان اللازم لإقامة مركز محدد بـ 4 000 فرد.

31- وتتمشى عملية تحديد المقاطعات المستفيدة من نشاط الأمن الغذائي مع معايير الاختيار الأساسية **للبرنامج**. وتتضمن المقاطعتين الأشد فقرا في المنطقة الجنوبية.

32- وتم تحديد أنشطة الغابات في المجتمعات المحلية بناء على دراسة هشاشة الأوضاع، ووفقا لحدة المشاكل البيئية. وتمثل المقاطعات الـ 11 المستفيدة مناطق تدخل أنشطة أخرى، مع إيلاء الاهتمام إلى تحديد المناطق المتجانسة من الناحية الايكولوجية. وتستند عملية تحديد المستفيدين أساسا إلى نطاق المشاكل البيئية ومصالح المجتمعات المحلية.

الامتثال لالتزامات البرنامج تجاه النساء

33- نظم **البرنامج** مع شركائه، عقب خطة العمل الحكومية للفترة 1997-2000 لصالح المرأة السنغالية، حلقة عمل للتوعية وأنشأ لجنة للرصد مسؤولة عن التحقق من الالتزامات، ومن التقيد بها خلال دورة البرمجة (2001-1999). وأدى التزام **البرنامج** أيضا إلى تمويل برنامج تدريبي يتعلق بتمايز الجنسين للمساعدة في دعم العناصر الخمسة المكونة للبرنامج القطري، والتركيز على إدارة الأغذية، والمهام الإدارية، والإدارة المحلية.

34- وتنص الالتزامات تجاه عنصر المقاصف المدرسية على تخصيص ما لا يقل عن 50 في المائة من مجموع ميزانية النشاط للبنات، وإعطاء المساعدة التي يقدمها **البرنامج** لجميع البنات في المؤسسات التي تشملها المساعدة. وليس من الممكن تقييم أثر المساعدة التي يقدمها **البرنامج** على مواظبة البنات على المدرسة لأن البيانات المتوافرة عن المواظبة المدرسية غير مصنفة حسب الجنس.

35- إن 45 في المائة من الـ 6 000 متطوع لنشاط الإصحاح الحضري هم من النساء، مقارنة بنسبة الـ 40 في المائة المتوقعة. ويشمل النشاط عنصر مياه الشرب. وتدير النساء من جماعات المصالح الاقتصادية بشكل كامل نقاط المياه الجارية الـ 118. ويقدم نشاط التغذية في المجتمعات المحلية المساعدة للنساء والأطفال فقط. بيد أنه لا يزال من الضروري زيادة إشراك المرأة في إنتاج الأغذية التكميلية بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي.

36- ومن المقدر أن يخصص 60 في المائة من الموارد في إطار عنصر الأمن الغذائي للنساء. ويصعب الحكم بتحقيق هذا الهدف في المناطق التي بدأت فيها الأنشطة، لا سيما منطقة تييس. فأنواع الأعمال المقرر الاضطلاع بها تقتضي حشد جميع القرويين (بناء حوائط سياجية حجرية أو جسور أو حفر الآبار، وإنشاء مخازن للحبوب في القرى).

37- ولا تتضمن خطة عمليات عنصر الغابات في المجتمع المحلي أي إشارة واضحة بشأن دور المرأة ومشاركتها في هذا النشاط. وتتعلق البيانات الوحيدة المتاحة بالعملية الأولى للتقييم الداخلي. وينص تقرير التقييم على ما يلي: "عقب تنفيذ مكتب **البرنامج** في السنغال لخطة العمل لقضايا الجنسين، أرتفع عدد النساء المستفيدات من هذا النشاط من 33 في المائة في عام 1997 إلى 66 في المائة في عامي 1998 و1999". وتتلقى النساء الحصص وتدير الإمدادات من خلال الرابطات النسائية.

أنشطة الرصد والتقييم

38- تتعلق البيانات المتاحة حاليا بشأن المقاصف المدرسية بإدارة الإمدادات أساسا، ويتم الحصول عليها من كشوف بيانات وسجلات يعدها المكتب المحلي **للبرنامج**. وتدفق البيانات الميدانية إلى المرافق المركزية بطيء ويجري بوتيرة غير منتظمة، ولا ييسر من ثم ترشيد إدارة الإمدادات.

39- وتستند البيانات المتوفرة عن الرصد والتقييم في إطار عنصر الإصحاح الحضري إلى عدد المتطوعين، وعدد البلديات ، والمبالغ الموزعة في شكل تعويضات مالية. وتعالج وكالة تنفيذ الأعمال العامة هذه البيانات كل أربعة أشهر، وترسلها إلى مكتب **البرنامج**. وتوضح البيانات الأخرى التي تجمع خصيصا، وتشير أساسا إلى الجوانب النوعية للأنشطة الأساسية المضطلع بها، أي مشاكل تواجه خلال تنفيذ المشروع: الكفاءة في التعيين وأساليب تنظيم العمل، ودور مهارات عمال جماعات المصالح الاقتصادية، وغير ذلك من المعلومات. وتوفر جميع هذه العناصر معلومات عن النتائج المحققة، وتشير إلى مدى مشاركة السلطات الإدارية المحلية والسكان في الأنشطة.

40- ومؤشرات الرصد الأكثر تطورا لتقييم كفاءة الأنشطة المضطلع بها في إطار عنصر التغذية في المجتمعات المحلية هي: عدد المراكز المشتركة، وعدد الأطفال والنساء المتلقين للغذاء التكميلي، وعدد الحصص الموزعة، وكمية الغذاء التكميلي التي تنتجها الشركات، ومقدار الغذاء الذي توزعه المراكز. وتساعد هذه المؤشرات على تقييم التقدم المحرز، وعدد وأنواع المستفيدين. بيد أنها لا تعطي فكرة دقيقة عن أثر النشاط. ويلزم إدخال مؤشرات الأثر، مثل تطور معدلات سوء التغذية لدى الأطفال، والانتعاش التغذوي.

41- لم تطور بعد مؤشرات الرصد الراهنة لعنصر الأمن الغذائي، الذي يبدأ للتو، والذي لا توجد له في الوقت الحالي أي خطة عمليات. بيد أن منظمة كاريتاس الخيرية تقدم مؤشرات عامة بشأن عدد من الحصص المقرر توزيعها، وعدد المشاركين من حيث عدد الأفراد/الأيام، وعدد البنيات الأساسية المقرر بناؤها (حوائط سياجية بالأحجار، ومخازن الحبوب، والآبار). وهذه المؤشرات تساعد على تقييم مستوى التنفيذ المحقق.

42- وتنص خطة العمليات الخاصة بعنصر الغابات في المجتمعات المحلية على إنشاء نظام داخلي للرصد والتقييم يبدأ بوضع إجراء لامركزي للتخطيط التشاركي على المستوى المجتمعي. ويعمل حاليا النظام على أساس عقود الالتزام التي

تساعد على تقييم الإنجازات الفعلية فيما يتعلق بالأنشطة المقررة. وينبغي إجراء مرحلة ثانية لتقييم فعالية العمليات المضطلع بها، ودور المعونة الغذائية.

توافق البرنامج القطري مع سياسة تحفيز التنمية

43- لم يوفر الطابع الوصفي بشكل أساسي، الذي يتسم به مخطط الاستراتيجية القطرية (1997) ما يكفي من بيانات تحليلية ذات صلة تمكّن من تصميم برنامج قطري فعال. ويتسق عدد من المبادئ الإنمائية الواردة في البرنامج القطري مع المبادئ المعتمدة فيما بعد في سياسة تحفيز التنمية (تجدر الإشارة إلى أن البرنامج القطري الحالي قد أُعتمد قبل تقرير سياسة تحفيز التنمية). ومن ناحية أخرى، فإن دراسة هشاشة الأوضاع، التي يستمد منها تعريف معايير التغطية الجغرافية والتحديد الجغرافي للمستفيدين، أداة مفيدة لاكتساب مزيد من المعرفة عن البلد، حتى وإن كان ينبغي إجراء مزيد من الدراسات الاجتماعية الاقتصادية لتحديد الأنشطة والسكان المستفيدين منها بمزيد من الوضوح.

44- وبشكل عام، فإن أنشطة البرنامج القطري تسهم في تخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي الذي تعاني منه المجموعات المستفيدة من خلال مجالين للأنشطة، وهما: (أ) تنمية الموارد البشرية من خلال دعم النظام التعليمي وتحسين حصول النساء والأطفال على خدمات الرعاية الصحية والخدمات التغذوية؛ (ب) المحافظة على البيئة وتحسين الأوضاع المعيشية وتعزيز الأمن الغذائي.

45- ومن حيث اتساق البرنامج القطري مع سياسة تحفيز التنمية، ثمة نشاط يتطلب أن نوليه اهتماما خاصا. فقبل توسيع نطاق برنامج الإصحاح الحضري، ينبغي إجراء تحليل دقيق لهشاشة الأوضاع الحضرية لوضع المساعدة التي يقدمها **البرنامج** في إطار السياسة سالفة الذكر.

46- وبالنسبة لعنصر الأمن الغذائي، فالهدف من إنشاء أصول وتسليمها للمستفيدين واضح جلي، كما هو الحال بالنسبة للغرض من تلبية احتياجات المجتمع المحلي (آبار، وحواجز مضادة للتآكل، ومخازن للحبوب وما إلى ذلك). فهذه البنيات الأساسية تساعد على تنفيذ أنشطة إنتاجية بينما تحقق أكبر قدر من الربحية. ويوزع السكان في مجموعات ولجان لإدارة وصون هذه البنيات الأساسية. ويسير عنصر الغابات في المجتمعات المحلية (إعادة التشجير، وأعمال المحافظة على المياه والتربة، وبرنامج المحطات المائية القروية) على نفس النسق.

التوصيات

توجيه البرنامج

47- توضح هذه التجربة التنفيذية الأولى من خلال النهج البرنامجي أهمية وضرورة وجود أساس منطقي لمخطط استراتيجية قطرية معد بإحكام للمساعدة على إجراء الاختيارات اللازمة في تطوير ورصد البرنامج القطري. ويوصى بأن يعد المكتب القطري دراسات تنصب على عينة نموذجية من المستفيدين لإنشاء مناطق مرجعية وتقييم أثر الاستثمار في تحقيق الأهداف المباشرة، وعلى هشاشة الأوضاع.

48- وينبغي إجراء تحاليل للفقر في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية من أجل تحسين تحديد المستفيدين، وربط المساعدة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** باقتناء أصول دائمة، وبتنفيذ أنشطة مدرة للدخل.

49- ويوصى بزيادة العمل بالنهج التشاركي من أجل تحسين تحديد أولويات السكان المستفيدين، ولممارسة مزيد من المراقبة على تنفيذ المشروع، وللرصد والتقييم بكفاءة.

تنفيذ البرنامج

50- بينما تتمشى بوضوح عناصر تنمية الموارد البشرية (التغذية في المجتمع المحلي، ومشروع المقاصف المدرسية) مع سياسة تحفيز التنمية، فإنه ينبغي استعراض نشاط الإصحاح الحضري لجعله يتمشى مع السياسة الجديدة. ويقتصر هذا النشاط في الوقت الحاضر على توفير الدعم المالي لإنشاء وظائف مؤقتة.

51- ولعله من المستصوب تجميع الأنشطة ذات الطابع الإنتاجي، مثل الغابات في المجتمعات المحلية والأمن الغذائي، في إطار نشاط واحد. ويوصى في هذا الصدد إقامة شراكة ثلاثية بين خدمة المياه والغابات، ومنظمة الأغذية والزراعة، و**البرنامج** للحصول على خبرة تكميلية في مجالي الأمن الغذائي وحماية البيئة. وسيتماشى تماما التنفيذ الثلاثي مع المبادئ التوجيهية لسياسة تحفيز التنمية من حيث إيجاد أصول للفقراء وتنميتها.

52- وعملية الحصول على الأصول المنتجة وإيجادها نتيجة للمعونة الغذائية معمول بها في أنشطة من قبيل الغابات في المجتمعات المحلية والأمن الغذائي. ولتقدير الأثر الإيجابي للمعونة الغذائية تقديرا تاما، يوصى باستكمال دراسات الجدوى المزمعة بالنسبة للأنشطة المدرة للدخل مثل جماعات المصلحة الاقتصادية الحضرية المشتركة في التصنيع المحلي للأغذية المثراة على مستوى المناطق، أو المستودعات، أو مخازن الحبوب المرتبطة بأنشطة المقاصف المدرسية والأمن الغذائي.

53- وتستند الإدارة الحالية للبرنامج القطري إلى بيانات الإمدادات التي توفرها تقارير الحسابات، التي تستند بدورها إلى عمليات الجرد المختلفة التي يقوم بها المستفيدون، وكشوفات إدارة الإمدادات بالأغذية. و ينبغي توفير المعلومات اللازمة لنجاح أداء البرنامج القطري في تقرير كامل للرصد والتقييم لكل نشاط. ويتعذر في الوقت الراهن استخدام البيانات الأساسية لتقييم أثر المعونة الغذائية في تحقيق أهداف البرنامج القطري.

54- ويوصى بأن يسهم المكتب القطري في وضع خطة للرصد والتقييم تتماشى مع خطط الشركاء المنفذين. وهذا من شأنه أن يتيح للمكتب القطري أن يحدد المعلومات المنشودة وأن يحصل على البيانات اللازمة للبرمجة السريعة ولاتخاذ قرارات بشأن توزيع الغذاء.

55- ومن أجل الحصول على بيانات كمية ونوعية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج القطري، يوصى بتحديد مؤشرات الأداء للمساعدة في تقييم مدى التقدم في تحقيق الأهداف. ومن المستصوب في هذا الصدد مواصلة برامج التدريب على بناء القدرات لموظفي **البرنامج**.

56- ينبغي تقييم القدرات الأساسية للتأكد من توافرها للمكاتب القطرية والعمل على تعزيزها وتحديثها لتكون مواكبة بفضل التدريب المستمر.

العمل في شراكة

57- يعمل **البرنامج** مع منظمة اليونيسيف بصورة مشتركة لوضع عملية منهجية موحدة لتطوير نشاط منظمة اليونيسيف للمقاصف المدرسية في منطقة كازامنس. وتمثل هذه العملية فرصة لتوسيع نطاق الأنشطة المشتركة لتشمل المناطق الشمالية في البلد. ويوصى أيضا بتوفير المعلومات، لا سيما على المستوى المحلي، بشأن استيفاء المدارس والطلبة لشروط الحصول على مساعدة **البرنامج**.

58- وينبغي أيضا السعي إلى إقامة شراكة أكثر فعالية بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، ومع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وينبغي تحديد أساليب هذه الشراكة في إطار عقد خاص بكل نشاط، كما هو الحال حاليا مع منظمة اليونيسيف.